ليفنت عثمانلي أوغلو[1]| Levent Osmanlıoğlu

# اتجاهات الشباب السوري في تركيا نحو سورية المستقبل
## دراسة ميدانية

# Attitudes of Syrian Youth in Türkiye toward Syria's Future
## A Field Study


## ملخص

اشتغل النظام السوري السابق على نمذجة شخصية المواطن السوري، ودفعه باتجاه العزلة وعدم الفاعلية، مع سيطرة سياسة القمع والإقصاء والإبعاد عن مجالات الحياة العامة بشكل خاص.، ما أدى إلى نشوء شخصية سورية نمطية غير فاعلة، وغير قادرة بسبب العنف على أداء أدوارها في المشاركة في شؤون البلاد المختلفة. ومع ربيع سورية في آذار/ مارس 2011، بدت الفرصة مواتية للبحث عن أدوار كانت مفقودة لدى السوريين، في المشاركة وصناعة الحياة السياسية والاجتماعية. لقد أحدثت التطورات المتلاحقة (الثورة، فالحرب واللجوء) دورها في تفتح الوعي لدى السوريين بشأن دورهم الضروري في بناء دولتهم، وضرورة عدم استبعادهم من المجال العام مرة أخرى. لقد كان سقوط النظام في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، بمنزلة بداية الخروج من القبضة الأمنية ونظام الحزب الواحد وسياسة الإقصاء والتهميش التي عاناها السوريون عقودًا طويلة. وكان لتجربة الشتات السوري دور في اكتشاف السوريين، ولا سيما الشابات والشبان، تجارب سياسية واجتماعية متباينة، ما أثّر في اتجاهاتهم وتصوراتهم لمستقبل سورية وأدوارهم الفاعلة فيها.

من هنا، وبعد مرور حوالى العام ونصف العام على سقوط النظام البائد، وبقاء نسبة كبيرة من السوريين في دول الشتات، ترصد هذه الدراسة اتجاهات السوريين من الشابات والشبان من المقيمين في تركيا بشأن سورية المستقبل، من حيث القضايا الاجتماعية والسياسية والتعليمية ومسألة الحريات. وتسعى الدراسة إلى جملة من النتائج، وهي: في **القضايا الاجتماعية**، أيدت غالبية أفراد العينة وجود تشريع مختلط، أي ديني ومدني، ومنح الجنسية لأبناء المرأة السورية المتزوجة من غير سوري، وإلغاء الأحكام المخففة في جرائم الشرف. **في قضايا التعليم**، أيّدت غالبية أفراد العينة ضرورة حياد المناهج الدراسية إزاء النظام السياسي الحاكم، وإلغاء استثناءات الانتساب إلى الجامعة واعتماد التحصيل العلمي فحسب. وظهر إجماع عام على ضرورة تطوير التعليم الفني والمهني، وأيدت نسبة كبيرة تدريس اللغة الكردية (ولو اختياريًا)، في مراحل ما قبل الجامعة. أما في **قضايا نظام الحكم**، فقد أظهرت النتائج الميدانية توجهات متزايدة نحو حرية التعبير والنشر وإعلام مستقل ونقد أداء الحكومات. لقد أجمعت العيّنة على أن يكون دين رئيس الجمهورية الإسلام السنّي، وفضّلت النسبة الكبرى أن تكون مدة الولاية الرئاسية خمسة أعوام، مع إمكان التمديد مرة واحدة فحسب.



### كلمات مفتاحية

سورية، سورية المستقبل، تركيا، الشابات السوريات، الشبان السوريون، لاجئون، توجهات


(1) باحث سوري. حاصل على ماجستير في التاريخ السياسي والعلاقات الدولية (جامعة مرمرة في اسطنبول)، وتتركز اهتماماته في دراسات الشرق الأوسط.
osmanlioglu.levent@gmail.com

## Abstract

The former Syrian regime systematically sought to shape the personality of the Syrian citizen by fostering isolation and passivity, while maintaining a pervasive policy of repression, exclusion, and marginalization from public life. This led to the emergence of a stereotypical Syrian personality characterized by limited agency and constrained participation in the country's public affairs due to sustained violence and authoritarian control. With the advent of the Syrian Spring in March 2011, opportunities emerged for Syrians to reclaim roles that had long been denied to them, particularly through participation in political and social life. The successive developments of the revolution, the ensuing conflict, and displacement contributed significantly to raising Syrians' awareness of their indispensable role in state-building and the necessity of preventing their exclusion from the public sphere in the future. The fall of the regime on 8 December 2024 marked the beginning of a departure from decades of security domination, one-party rule, and policies of exclusion and marginalization. At the same time, the experience of the Syrian diaspora exposed Syrians -particularly young women and men- to diverse political and social models, influencing their perceptions and aspirations regarding Syria's future and their prospective role within it.

Against this backdrop, and approximately one and a half years after the collapse of the former regime, while a substantial proportion of Syrians continue remain displaced or live as refugees, this study examines the attitudes of young Syrian women and men living in Türkiye toward the future of Syria. The study explores their views on social, political, educational, and civil-liberties issues. The findings indicate that, with respect to social issues, a majority of respondents supported a mixed legislative framework combining religious and civil law, advocated granting Syrian nationality to the children of Syrian women married to non-Syrians, and favored abolishing mitigating legal provisions in cases of so-called "honor crimes." Regarding education, most respondents endorsed the political neutrality of school curricula and supported abolishing exemptions in university admissions and relying solely on academic achievement. Broad consensus also emerged concerning the importance of developing technical and vocational education. In addition, a considerable proportion of participants supported the teaching of the Kurdish language -at least on an elective basis -during pre-university education .In relation to governance and political issues, the results revealed growing support for freedom of expression and publication, independent media, and the right to scrutinize and criticize government performance. The sample unanimously agreed that the President of the Republic should be a Sunni Muslim. Furthermore, the majority preferred limiting the presidential term to five years, renewable for only one additional term.

### Keywords

Syria, Syria's Future, Türkiye, young Syrian women, young Syrian men, refugees, attitudes

## أولًا. إطار نظري

### مفهوم الاتجاه

شغل موضوع "الاتجاهات" اهتمام الباحثين، في عديد من الحقول المعرفية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، منذ عقود طويلة، من علوم الاجتماع والنفس والتربية والاقتصاد وغيرها. وتعددت وفق ذلك تعريفات الاتجاه ومكوّناته المختلفة، وسُبل تشكيله عند الأفراد، وصور تأثير الشروط الموضوعية المحيطة بتكوينه وثباته أو تغيره. من أشهر التعريفات، تعريف غوردون ألبورت (Gordon Allport، 1897-1967)، فقد رأى أن الاتجاه حالةٌ من الاستعداد أو التأهب العصبي النفسي، تنتظم من خلاله خبرة الشخص وتكون ذات توجيه تأثيري أو دينامي في الاستجابة لجميع الموضوعات والمواقف. وعرّفه مايكل أ. هوج (Michael A. Hogg، 1954) بأنه ليس تقييمًا فرديًا معزولًا للأشياء، بل ظاهرة اجتماعية، ويعتمد تكوين الاتجاهات وتوجيهها وتغييرها، بشكل أساسي، على الهوية الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد والمجموعات التي يعرّف نفسه من خلالها[2]. وتوجد مجموعة واسعة من تعريفات الاتجاه، وقد تباينت وفقًا للتخصص المعرفي وطبيعة الظاهرة المدروسة. ويوجد شبه اتفاق على عدم وجود تعريف محدد للاتجاه، مما يسري على الحقول المعرفية كافة. لهذا السبب، تلجأ العديد من البحوث إلى اعتماد أحد التعريفات الكثيرة، أو تبني تعريف إجرائي خاص بها. لتجاوز التناقضات في تعريف مفهوم الاتجاه، ظهرت تعريفات وفق الهدف من دراسته، كالتعريف وفق الاستجابة أو الاستعداد أو وفق الوجدان والعاطفة.. إلخ.

### تكوين الاتجاهات

لا تعمل مكونات الاتجاه مستقلّةً عن بعضها، وإنما وفق ميكانيزمات تتفاعل بينيًا، استنادًا إلى ترابطها وفق أنساق متداخلة، بحيث يؤثر التغيّر في مكوّن ما في التغيّر في مكون آخر. وعند الحديث عن تكوين الاتجاهات، ينبغي تأكيد أن الاتجاهات حصيلة تأثر الفرد بالمثيرات العديدة التي تصدر عن اتصاله بالبيئة، والأنماط الثقافية والتنشئة الاجتماعية. لذلك، فالاتجاهات مكتسبة وتتحدد وفق المعايير الاجتماعية التي تحدد قواعد سلوك الأفراد والاتجاهات الأيديولوجية. إن المعايير الثقافية هي التي تنظم قواعد السلوك وقوانينه والمعايير الأخلاقية السائدة في المجتمع، وتلعب الخبرة المباشرة للفرد دورها في الاتجاهات والآراء. أما مكوناتها، فهي:

- المكون المعرفي: الجانب الذي يشمل معتقدات الفرد عن الشيء المتجه إليه. فهو كل الأفكار والمعتقدات والمفاهيم والإدراك، نحو موضوع الاتجاه. إنه مجموعة من المعلومات والمعارف المنتقلة عن طريق التلقين أو الممارسة المباشرة.
- المكون الوجداني: يتضمن مجموعة المشاعر والانفعالات، والقَبول والرفض نحو موضوع الاتجاه. فالمكون الانفعالي الوجداني هو الصفة المميزة للاتجاه، ما يميّزه من الرأي العام. والشحنة الانفعالية تحدد شدة الاتجاه (قوي أم ضعيف). ويشير المكون الانفعالي إلى حالات شعورية ذاتية.
- المكون السلوكي: موجهات سلوك الفرد التي تدفعه إلى التصرف، إيجابيًا أو سلبيًا، نحو موضوع معين[3].

### طرق قياس الاتجاهات

"- مقياس بوجاردس للمسافة الاجتماعية (Bog-ardus Social Distance Scale): يعدّ بوجاردس من رواد حركة قياس الاتجاهات، حيث اهتم بقياس المسافة الاجتماعية بين الأفراد، وكان الهدف من هذا المقياس معرفة اتجاهات الأميركيين تجاه أبناء الجنسيات الأخرى، حيث اشتمل هذا المقياس على

(2) سناء حسن عماشة، **الاتجاهات النفسية والاجتماعية: أنواعها ومدخل لقياسها** (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2010)، ص 17.

(3) عماشة، ص 32-33.

سبع عبارات تمثل مقياسًا متدرجًا لمدى تقبل الأمريكان للجنسيات الأخرى، بحيث تتدرج من أقصى درجات التقبّل أو التقارب الاجتماعي مثل عبارة: (أوافق على تكوين علاقة معينة بهم عن طريق الزواج)، إلى أقصى درجات النفور مثل عبارة: (أستبعده من وطني). - مقياس ليكرت الخماسي (5-Point Likert Scale): من أكثر المقاييس استخدامًا في قياس الاتجاهات، ويحوي على عدد من العبارات التي لها علاقة باتجاهات الأفراد، حول ما يتعرّضون له من مواقف. ويشمل الوزن لكل عبارة على خمس درجات (موافق بشدة، وموافق، لا رأي، غير موافق، غير موافق بشدة). ويكون للشخص الحرية في التعبير عن رأيه باختيار الدرجة التي تتفق مع اتجاهه. بعد ذلك يحدد الباحث درجات للإجابات، ثم يجري العمليات الحسابية والإحصائية للوصول إلى النتائج. - مقياس ثرستون (Thurston Scale): أساس هذا المقياس أن لكل اتجاه تدرجًا معينًا، بين الإيجابية المتطرفة والسلبية المتطرفة، وأن رأي الفرد في موضع ما يشير إلى اتجاهه نحو هذا الموضوع، ويتكوّن المقياس من مجموعة عبارات حول موضوع يراد قياس الاتجاه فيه، مثل نقابات العمال أو كرة القدم أو الحروب وغير ذلك. هنا، يجمع الباحث عددًا كبيرًا من العبارات (قد يصل عددها إلى مئة أو أكثر). وتكتب عبارات المقياس كلّ عبارة في ورقة مستقلة، وتعرض على مجموعة من الحكّام للاسترشاد برأيهم في تقويم هذه العبارات. تحديد العبارات التي تمثل أقصى درجات الإيجابية والتي تمثل أقصى درجات السلبية، هكذا، تُصنّف العبارات مع استبعاد غير الملائمة أو الناقصة، ثم يُحدّد وزن نسبي لكل عبارة. – [المقياس الدلالي التفاضلي (Osgood Semantic Differential)]: أداة فعّالة في قياس وتحليل مضمون المعاني والمفاهيم وكيفية تمييزها، ووفقًا له يرى أن لكل لفظ نوعين من المعاني، الأول هو المعنى الإشاري أو المادي"[4].

## دراسات سابقة

عدد بحوث الاتجاهات، في المجالات المعرفية المختلفة، كثير. وعلى الرغم من تقاطع الخلفية المنهجية لتلك الدراسات والأبحاث، فإنها تختلف في النتائج، باختلاف الظاهرة المدروسة في الميادين المعرفية المتنوّعة. نقف هنا عند دراسات قاربت موضوع البحث عمومًا. الدراسة الأولى كانت في عام 2023 عنوانها "تصورات الشباب السوري لسورية المستقبل"[5]، وقد استهدفت التعرّف إلى تصورات السوريين من الشابات والشبان، حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والسياسية، والخطاب الثقافي والإعلامي في سورية المستقبل، خلال عشر سنوات مقبلة. حددت الدراسة مجالها الجغرافي في مناطق سورية المختلفة، والواقعة تحت سلطات الأمر الواقع، وبعض دول الشتات (لبنان، الأردن، تركيا، دول أوروبية). بلغ عدد أفراد عينة الدراسة 800 مفردة بحثية، من الفئة العمرية 18-35 عامًا. وكانت الاستمارة أداة جمع البيانات الرئيسية وقد صُمّمت استنادًا إلى إطار نظري لتغطي متغيرات البحث كافة، وتعطي بيانات ومؤشرات حول الاتجاهات المختلفة في القضايا المطروحة. تضمّنت الاستمارة 111 سؤالًا، موزعة على سبعة أقسام. لقد توصلت الدراسة إلى تصورات إيجابية نحو حرية التعبير والمعتقدات والحرية السياسية ومشاركة المرأة في الحياة العامة، وغيرها من الاتجاهات الإيجابية لشكل الدولة السورية في المستقبل. أما ما يؤخذ على الدراسة، على الرغم من أهميتها والجهد المبذول فيها، كثرة الأسئلة وعدم اعتماد مقاييس توزين إحصائية، للخروج بمؤشرات حول المجالات التي تناولتها، بحيث تعطي تصورات أكثر وضوحًا من الأسلوب السردي.

الدراسة الثانية كانت في عام 2024 بعنوان "التصورات المستقبلية للشباب السوداني في المهجر"[6]، وتتناول تحليل التصورات المستقبلية للسودانيين من فئة الشابات والشبان، من المهجرين قسريًّا إلى مصر (القاهرة الجيزة)، بين الوعي بالأوضاع الحالية ومستقبل المجتمع السوداني.

(4) "الاتجاهات"، **جامعة محمد لمين دباغين صطيف 2** (موقع إلكتروني)، [د.ت.] شوهد في 2026/05/01: https://acr.ps/hBxWApK

(5) مجموعة باحثين، "تصورات الشباب السوري لسورية المستقبل: بحث اجتماعي"، **المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة** (حرمون سابقًا) (كانون الثاني/ ديسمبر 2023).

(6) رشا أبو شقرة، "التصورات المستقبلية للشباب السوداني في المهجر"، **مجلة الدراسات الأفريقية**، المجلد 46 العدد 2 (نيسان/ أبريل 2024)، ص 241-290.

تهتم الدراسة بتصورات هؤلاء حول المستقبل، وتحليل ما يتعلق برؤية الذات والمجتمع. اعتمدت الدراسة على نظرية تقول إن التصورات المستقبلية للفرد تمثل محورًا مهمًا، لما لها من تأثير على خططه المستقبلية، من مثل التعليم والعمل والتكيف الاجتماعي والتصور الذاتي، بالاستناد إلى طريقة المسح الاجتماعي. اعتمدت الدراسة على أداتين: دليل مقابلة ودليل دراسة حالة، وتوصلت إلى تأكيد تعدد جوانب رؤية أفراد العينة، من الإيجابية للذات والقدرة على حلّ المشكلات، وعدم وجود رؤية واضحة للذات والمستقبل، والرؤية السلبية للذات. تعددت أساليب تشكيل هذه الرؤى وتمثلت بتأثير الإعلام والعلاقات الأولية والتعليم، وتصوّرات تتعلق بالاغتراب الاجتماعي والسياسي.

الدراسة الثالثة بعنوان "التصورات المستقبلية للشباب في المجتمع المصري: دراسة سوسيولوجية حول رؤية الذات بين الوعي والممارسة"[7]. تقدّم الدراسة محاولة لتحليل التصورات المستقبلية للشابات والشبان في المجتمع المصري، بين الوعي والممارسة، وقد حددت هدفها الرئيس في تحليل تصورات هذه الفئات، من خلال رؤيتها لذاتها وأدائها لدورها المجتمعي. يتجسد هذا الهدف في مجموعة أهداف فرعية، ومنها قياس مستوى الوعي بشأن قضايا المجتمع في المرحلة الراهنة، وتحليل الفجوة بين الوعي ورؤية الذات والممارسة الواقعية، والكشف عن التصورات حول المستقبل والدور المُتوقع فيه. اعتمدت الدراسة أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة والمقابلات المتعمقة. تمثلت عينة الدراسة في 150 مفردة متنوعة من ناحية المستوى التعليمي والطبقة الاجتماعية والانتماء الأيديولوجي، داخل مصر وخارجها. اعتمدت الدراسة أساليب التحليل والتفسير الكمي والكيفي، ومن أهم نتائجها تأكيد وجود علاقة قوية بين التقدير الذاتي والرؤية المستقبلية في المستوى الذاتي، وتضح أن 55 % من المبحوثين الذين لديهم رؤية مستقبلية تفاؤلية يتمتعون بتقدير عالٍ للذات.

(7) أمل حسن أحمد فراج، "التصورات المستقبلية للشباب في المجتمع المصري: دراسة سوسيولوجية حول رؤية الذات بين الوعي والممارسة"، مجلة كلية الآداب (جامعة القاهرة)، المجلد 82 العدد 3 (نيسان/ أبريل 2022).

## ثانيًا. إطار منهجي

تستهدف الدراسة التعرّف إلى تصورات فئة الشابات والشبان من السوريين في تركيا عن سورية، حول القضايا الاجتماعية (القوانين والتشريعات الناظمة للحياة الاجتماعية)، والقضايا التعليمية (المدارس المختلطة، اللغات، التربية الدينية، التربية الوطنية..)، والحياة السياسية (دين الرئيس، مدة ولاية الرئاسة، تنظيم الأحزاب)، والسياسة الإعلامية والحريّات.

### مشكلة الدراسة وأهميتها

عمل نظام عائلة الأسد (الأب والابن)، عبر سياساتهما القمعية والإقصائية، على تنشئة السوريين في قوالب نمطية موحدة، بمواصفات اجتماعية سياسية متشابهة لا تسمح بالاختلاف وتقديم رؤى مختلفة عن النمط السائد، إلا نادرًا، ما أسهم في ابتعاد السوريين عن الاهتمام بالشأن العام، وأدى إلى عدم المعرفة بتوجهات السوريين نحو القضايا التي تعنيهم، في المستويات الاجتماعية والسياسية. لقد أدت التغيرات التي أصابت سورية، خلال عقد وأكثر من سنوات الحرب، وصولًا إلى سقوط النظام البائد في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، إلى توافر تجارب سورية مهمة في المستويات كافة (اجتماعية واقتصادية وسياسية) مما فرضته مرحلة الحرب والشتات في الداخل السوري وخارجه.

عايش السوريون تجارب سياسية ومجتمعية في بلدان اللجوء، واطّلعوا على المناخ السياسي والاجتماعي العام فيها. من ثم، فإن لرصد توجّهاتهم وتصوراتهم عن "سورية المستقبل"، بعد مرحلة التحرير وسقوط النظام، وتحليلها ودراستها، دورًا في تصوّر مستقبل سورية. يتمثّل مجتمع الدراسة بفئة السوريين من الشابات والشبان في تركيا، بوصفه أنموذجًا للوقوف على التصورات العامة، بشأن شكل سورية المستقبل. تبرز أهمية الدراسة في رصد توجّهات هذه الفئة التي عايشت تجاذبات سياسية وأجواء المعارضة وطقوس الانتخابات، بغية معرفة تصوراتهم وتطلعاتهم نحو شكل الدولة ونمط الحكم، بعد سقوط النظام السوري

السابق وتولي الحكومة الانتقالية مقاليد الحكم الجديد في سورية.

## منهجية الدراسة

تنتمي الدراسة إلى بحوث الاتجاهات في الحقل الاجتماعي، وهي معنيّة بتحليل التصورات والتطلعات لدى الأفراد والجماعات في قضايا اجتماعية أو سياسية أو غيرها، والتنبؤ بتصورات الأفراد في المستقبل، وفهم كيفية تشكّل الرأي العام، عبر المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الظاهرة محل الدراسة، ويفسّرها. يعتمد هذا المنهج على تفسير الوضع القائم، وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات، ما يتعدى إلى تحليل هذه البيانات، وربطها وتفسيرها وتصنيفها، وقياسها واستخلاص النتائج منها. تتضمن منهجية بحوث الاتجاهات جمع البيانات وتحليلها، لتحديد الأنماط المختلفة للتغيرات في المفاهيم والمعتقدات بمرور الوقت، للتنبؤ بالمستقبل. تعتمد أيضًا على مزيج من البحثين النوعي والكمي، وتشمل خطوات منظمة كما في دراسات الظواهر الاجتماعية (تحديد الأهداف، جمع البيانات، وتحليل الأنماط وتفسيرها)[8]. ظهرت العديد من النظريات في تفسير تكوين الاتجاهات (نظرية التحليل النفسي، النظرية السلوكية، وجهة النظر المعرفية، نظرية التعلم الاجتماعي). ونقف هنا عند وجهة النظر المعرفية (نظرية الاتساق المعرفي)، التي ترى أن اتجاهات الفرد عبارة عن صورة ذهنية مخزونة لدى الفرد، على شكل خبرات مدمجة في بنائه المعرفي، أي إن الاتجاهات أبنية معرفية مخزونة في ذاكرة الفرد مسبقًا، ضمن بناء معرفي معين يتميز بالمرونة. فإن اكتسب الفرد معلومات جديدة، وحدث عدم الاتساق، أعاد تنظيم جميع معارفه، ما يعدّل في اتجاهه أو يغيره، أو يكوّن اتجاهًا جديدًا[9].

## أدوات الدراسة

صممت الدراسة استبيانًا كميًا تضمن المتغيرات المستقلة، التي تعبّر عن الخصائص العامة: الجنس والعمر والمستوى التعليمي والمهنة ومكان الإقامة (ريف ومدينة). تمحورت أسئلة الاستبيان حول تفضيلات الشباب السوري لشكل الدولة السورية (التشريعات القانونية المتعلقة بالحياة الاجتماعية، والقوانين المتعلقة بالتعليم، وقضايا الحريات، والحياة السياسية). اعتمدت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي[10]، لقياس اتجاهات فئة السوريين من الشابات والشبان نحو أبعاد الدراسة. لقد جاء تقدير الدرجات على مقياس الاتجاه كالآتي: أؤيد بدرجة كبيرة، أؤيد بدرجة متوسطة، لا أؤيد، لا أعرف، غير مهتم).

## عينة الدراسة

بلغت عينة الدراسة 317 مشاركًا. وقد راعى الاستبيان التمثيل النسبي المتوازن لخصائص العينة (المتغيرات المستقلة). جدير بالتنبيه أن اعتماد هذه العينة لا يسمح لنا بتعميم النتائج، والأحكام على السوريين في كل مكان، حيث يقف البحث عند التعرّف إلى المزاج العام لدى قطاع واسع من فئة السوريين من الشابات والشبان في تركيا، من دون أن ينسحب ذلك على نظرائهم في دول الشتات الأخرى.

## جمع البيانات

جمعت البيانات وفق التقنية الخاصة بمعاينة "كرة الثلج"، وتبدأ هذه الطريقة بتعريف مجموعة قليلة من المشاركين الذين يتوافقون مع معايير عينة الدراسة (الشابات والشبان من سورية في تركيا)، ثم يُطلب ترشيح أشخاص آخرين ممن يعرفونهم ويتوافقون أيضًا مع معايير الاختيار[11].

(8) Birthe Menke, "Trend Research: At a Glance," (28/08/2025) accessed on 01/06/2026 at: https://acr.ps/hBxWAmh

(9) زين العابدين درويش، **علم النفس الاجتماعي: أسسه وتطبيقاته** (القاهرة: دار الفكر العربي، 2005)، ص 102-105.

(10) Ankur Joshi and others, "Likert Scale: Explored and Explained," *British Journal of Applied Science & Technology*, vol. 7 no. 4 (January 2015).

(11) أنول باتشيرجي، **بحوث العلوم الاجتماعية**، ترجمة خالد بن ناصر (عمان: دار اليازوري، 2015)، ص 202-203.

## ثالثًا. نتائج الدراسة الميدانية

### الخصائص العامة لعينة الدراسة

#### الجنس

توزعت عينة الدراسة وفق متغير الجنس إلى 59.94 % للذكور و40.06 % للإناث، كما هو موضح في الشكل (1).

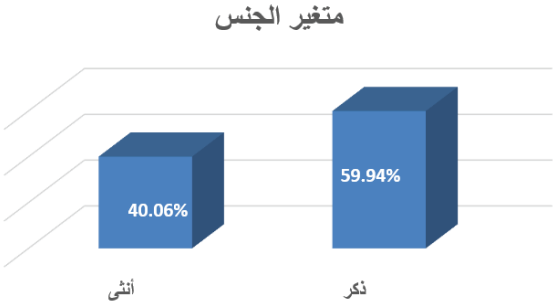


الشكل (1): توزع العينة بحسب متغير الجنس

#### العمر

الفئتان 18-23 عامًا و30-35 عامًا الأعلى نسبة في العينة، في مقابل 29.65 % للفئة 24-29 عامًا، كما هو موضح في الشكل (2).

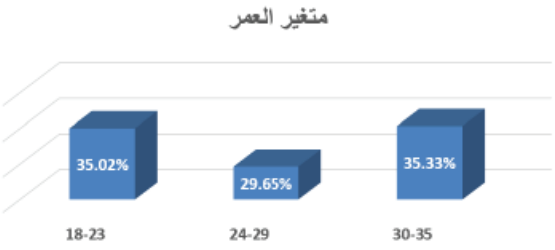


الشكل (2): توزع العينة بحسب متغير العمر

#### المستوى التعليمي

نسبة المتعلمين حتى الصف التاسع (أو ما يعادل الشهادة الإعدادية) وما دون 42.9 %، والجامعيين فما فوق (الدراسات العليا) 41.01 %، أما نسبة الشهادة الثانوية والمعهد المتوسط فهي 16.09 %، كما يوضح الشكل (3).

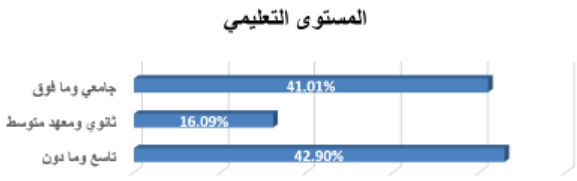


الشكل (3): توزع العينة بحسب متغير المستوى التعليمي

### التصورات والاتجاهات نحو القضايا الاجتماعية

تشغل الحياة الاجتماعية والقضايا المرتبطة بها، كالحريات والأحوال المدنية، حيزًا كبيرًا في المراحل الانتقالية، خاصةً في بلدان الربيع العربي، لأن المكوّن الإسلامي المحافظ يمثل الغالبية من بين المكونات الدينية الأخرى أو التيارات الأيديولوجية، ما مثّل تحديًا بشأن قدرة الإسلام السياسي على التوفيق بين الإسلام، كمصدر للتشريع، وشكل الدولة الحديثة. وتبرز هنا إشكالية تحديد مصدر التشريع في مدى قدرته على تمثيل للمكون الأكثري، والمحافظة على الحقوق المشروعة للمكونات الأخرى. لا يمكن استثناء سورية من هذه الإشكالية، بل إن الديناميات الداخلية فيها أكثر تعقيدًا، نظرًا للتنوع العرقي والديني. أضف إلى ذلك بنية النظام السابق الذي طغى عليه الطابع الطائفي. ويسعى هذا الجزء من الدراسة إلى رصد وتحليل تصورات واتجاهات مجتمع الدراسة إزاء هذه القضايا التشريعية والاجتماعية.

#### اتجاهات متباينة حول التشريعين المدني والديني والتشريع المختلط

تشير نتائج الدراسة إلى أن الغالبية (68.45 %) لم يؤيدوا وجود تشريع مدني، كأساس لتنظيم الحياة الاجتماعية، في المقابل أيّد 13.56 % بدرجة كبيرة وجود تشريع مدني بعيدًا من الدين، وبلغ التأييد بدرجة متوسطة 12.62 %، وبدرجة قليلة 2.21 %، في حين شكل غير المهتمين 3.15 %.

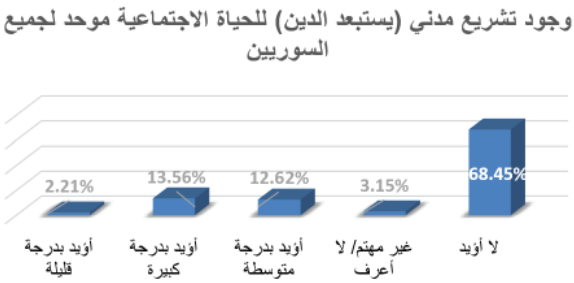


الشكل (4): موقف العينة من التشريع المدني

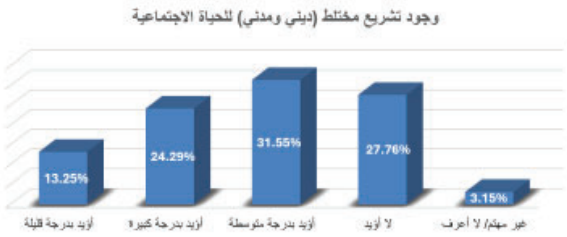


الشكل (5): اتجاه العينة نحو التشريع المختلط

يبدو أن الاندفاع نحو رفض التشريع المدني، وتفضيل الديني في تنظيم المجتمع، يعودان إلى الرغبة في التمسك بهوية الأكثرية، كردة فعل على خطاب النظام السابق "العلماني" صوريًا، الذي استخدم الدين والطائفة أداة قمع واستبعاد وحظوة في الوقت ذاته. ويُنظر إلى الأحكام الدينية كسلطة إلهية ثابتة، وعادلة تضمن استعادة الحقوق الضائعة خلال أكثر من نصف قرن من حكم نظام الأسد. فعلى الرغم من أن الدساتير السورية المتعاقبة نصت شكليًا على أن الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع، فإن منح الحقوق على أرض الواقع كان مشروطًا بالولاء. إضافةً إلى ذلك، يؤدي الخطاب الديني السائد في الأوساط العامة دورًا في تعزيز هذا التوجه الهوياتي، خاصةً بعد التوترات والاشتباكات المسلحة، في مناطق مثل الساحل والسويداء، حيث يندفع المجتمع للاحتماء بالهوية الدينية، كردة فعل تجاه الأصوات المغايرة التي تهددها. أما الشريحة المؤيدة للتشريعات المدنية بدرجاتها الثلاث، فيمكن قراءة موقفها على أنه رؤيةٌ بُنيت على قناعة بأن التشريعات الدينية قد لا تتوافق مع بنية ومتطلبات النظام الدستوري الحديث. لعل تعثر تجارب بعض التيارات الإسلامية في الحكم، في بعض دول الربيع العربي، كان له دور في دفع هذه الشريحة إلى اتخاذ هذا الموقف، والتوجه نحو تبني خيارات مدنية صريحة تضمن حياد الدولة وهيكليتها المؤسساتية.

من ناحية العلاقة بالمتغيرات المستقلة، ظهرت فروق بحسب متغير مستوى التعليم، فقد كان المستجيبون من المستوى الجامعي وما فوق الأكثر تأييدًا (58.14 %)، والأقل تأييدًا من المستوى التعليمي حتى الصف التاسع وما دون (46.08 %)، كما يوضح الشكل (5).

انخفضت هذه الهواجس، بشكل واضح، في نتائج السؤال المتعلق بوجود تشريع مختلط (ديني ومدني)، فقد بلغت نسبة التأييد الإجمالية بدرجاتها الثلاث 69.09 % توزعت بين مؤيد بدرجة كبيرة بنسبة 24.29 %، وبدرجة متوسطة بنسبة 31.55 %، وبدرجة قليلة بنسبة 13.25 %، في حين كانت نسبة الرفض 27.76 %. قد يعود سبب هذا التوجه الواسع نحو التشريع المختلط إلى رغبة السوريين في إيجاد مرجعية تشريعية تتخذ من الدِّين مصدرًا أساسيًا للحماية، وضمان عدم تعارض القوانين مع الشريعة الإسلامية، مع الاستعانة في الوقت ذاته بقوانين مدنية تنظم علاقات الأفراد والحياة الاجتماعية، بما يضمن الحريات الشخصية ويرسي قيم المساواة بين مختلف المكونات. أما الشريحة الرافضة للتشريع المختلط، فقد ينطلق موقفها من رؤية التشريع الديني (الإسلامي) بوصفه نموذجًا شاملًا، وقادرًا بمفرده على صياغة القوانين التي تنظّم حياة المسلمين، بجميع طوائفهم، وغير المسلمين على حد سواء، من خلال فتح باب الاجتهادات التي يمكن أن تسهم في تعزيز قيم المواطنة المتساوية وموائمة للديمقراطية، استنادًا إلى ما في الإسلام من قيم إنسانية جامعة، من دون الخوض في أي تشريعات مدنية تؤسس لعلمنة التشريعات. وتحتوي هذه الشريحة أيضًا رافضين لإقحام الدين في التشريعات المدنية.

تُشير نتائج سؤال الاستبانة، المتعلق بتطبيق الشريعة الإسلامية على المسلمين في الأحوال الشخصية، إلى تأييدٍ واضحٍ يتسق مع المخرجات السابقة حول مصدر التشريع، فقد بلغت نسبة التأييد بدرجة كبيرة 61.51 % وبدرجة متوسطة 20.82 % وبدرجة قليلة 3.47 %. في المقابل،

بقيت نسبة الرافضين لتطبيق الشريعة الإسلامية متوافقة تقريبًا مع كتلة المؤيدين للتشريع المدني في السؤال الأول، وقد بلغت نسبتهم 11.04 %. يُلاحظ أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يتّجهون نحو تطبيق الشريعة الإسلامية في أحوالهم الشخصية، ويمكن إرجاع الدافع وراء ذلك إلى الخشية الجماعية من تغيّر البنية الأسرية والحياة الاجتماعية التقليدية، فالشريعة تُعدّ ضمانة للاستقرار الاجتماعي، ولا سيما في ظل ما شهده المجتمع السوري من تحولات وتصدعات حادة في بنيته الأسرية، خلال أربعة عشر عامًا من النزوح واللجوء، ما عمّق التمسك بالتشريعات الدينية كأداة لاستعادة التماسك والاستقرار الذي استُنزِف خلال سنوات الحرب.

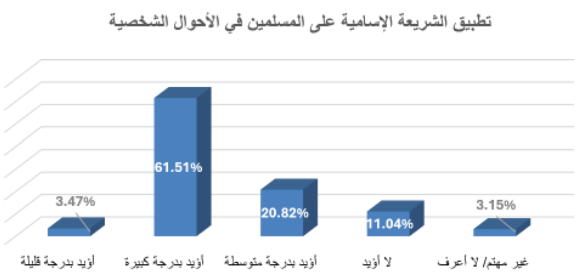


الشكل (6): يبيّن اتجاه العينة نحو تطبيق الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية

ربما يكون للخلفية الإسلامية للحكومة القائمة (تشكل هيئة تحرير الشام نواتها)، دورٌ في تعزيز هذا الالتفاف المجتمعي نحو الشريعة الإسلامية، سواء أكان ذلك انعكاسًا لسياسات التوجيه العام للسلطة، أم جزءًا من تكيف المجتمع مع البيئة السياسية السائدة. على الرّغم من تمسك غالبية أفراد العينة بالشريعة الإسلامية، فإن نتائج السؤال المتعلق بوجود تشريعات اجتماعية خاصة بأصحاب المذاهب والأديان الأخرى تُظهر تأييدًا واسعًا، وبنسبة متقاربة مع المؤيدين للتشريع المختلط (الديني والمدني)، فقد بلغت نسبة التأييد الإجمالية بدرجاتها الثلاث 68.45 %، منها مؤيد بدرجة كبيرة بنسبة 37.22 % ومؤيد بدرجة قليلة بنسبة 20.19 % وبدرجة متوسطة بنسبة 11.04 %. في المقابل، بلغت نسبة الرافضين 18.30 %، أي ما يقلّ عن نسبة الرافضين للتشريع المختلط، وأما نسبة غير المهتمين والذين لا يعرفون فهي 13.25 %. ويمكن تفسير هذا القَبول المرتفع بأنه يعكس اعترافًا بالتعددية داخل المجتمع السوري، ما يدل على أن تمسك الغالبية بالشريعة الإسلامية، في أحوالهم الشخصية، لا ينطلق من الرغبة في فرضها على الآخرين، بل يقابله احترام وتقبل خصوصية كل مكون ديني أو مذهبي في تنظيم شؤونه الاجتماعية الخاصة. يتوافق هذا التوجه مع الإرث التاريخي والقانوني الذي طالما منح الطوائف المختلفة استقلالية في إدارة أحوالها، منذ العهد العثماني، ما يمكن أن يشكل أساسًا لقيم المواطنة الراسخة في الوعي الجمعي السوري.

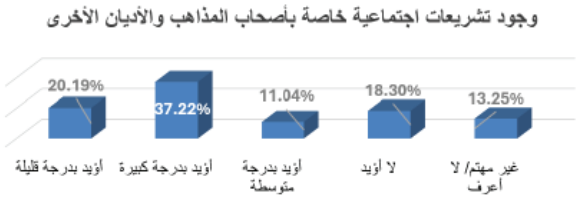


الشكل (7): اتجاه العينة نحو تطبيق الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية

أما انخفاض نسبة الرافضين هنا، قياسًا إلى نسبتهم في سؤال التشريع المختلط بمقدار 10 % تقريبًا، فيتوافق مع التفسير السابق حول تجنب أفراد العينة تأييد علمنة التشريعات الشاملة، في حين من الممكن أن يرى الرافضون أن الشريعة الإسلامية قادرة، بطبيعتها، على تنظيم أوضاع غير المسلمين والمتبعين للمذاهب الإسلامية الأخرى، من مثل الدروز والإسماعيليين والشيعة والعلويين.

## اتجاهات إيجابية نحو القضايا القانونية للمرأة السورية

بعيدًا من مصادر التشريع، تناولت الدراسة اتجاهات العينة نحو أحقية منح المرأة السورية الجنسية لأولادها، في حال كان الأب غير سوري. تظهر المخرجات الإحصائية تأييدًا بفارق كبير لصالح هذا الحق، فقد بلغت نسبة مؤيد بدرجة كبيرة (62.46%)، ونسبة مؤيد بدرجة متوسطة 16.09 % ونسبة مؤيد بدرجة قليلة 5.99 %. في المقابل،

انحسرت نسبة رافض إلى 12.30 % فقط، في حين حافظت فئة غير مهتم أو لا أعرف على نسبة 3.15 %.

لا وجود لفروق ذات دلالة إحصائية، بحسب المتغيرات المستقلة (الجنس، العمر، المستوى التعليمي)، وهنالك اتجاه إيجابي نحو ضرورة حصول أبناء وبنات المرأة السورية على الجنسية السورية، إن كانوا من أب غير سوري[12]. من الممكن أن تُعزى هذه النتائج (84.54 %) إلى رغبة في حلّ معضلة قانونية وإنسانية، طالما عانت منها معظم الدول العربية، واستجابة لواقع فرضه اللجوء السوري في دول الجوار، خلال سنوات الحرب، ما أدى إلى زواج أعداد كبيرة من السوريات من غير سوريين. ففي تركيا، على سبيل المثال، تصدّرت السوريات قائمة الجنسيات الأجنبية الأكثر زواجًا من مواطنين أتراك خلال السنوات العشر الماضية.[13] من هنا، يدرك أفراد العينة أن حرمان السوريات من حق منح الجنسية لأبنائهن لن يقتصر أثره على الجانب العاطفي، عبر قطع صلة الأبناء بوطن أمهاتهم الأم فحسب، بل ينعكس سلبًا على حقوقهم أيضًا، وتشكل قضايا الميراث وحقوق التملك تحديات قانونية.

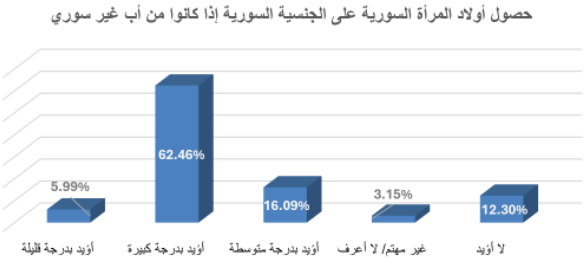


الشكل (8): اتجاه العينة نحو منح الجنسية لأبناء وبنات المرأة السورية المتزوجة من غير سوري

في ما يتعلق باتجاهات مجتمع الدراسة نحو مسألة إلغاء القوانين المخففة لأحكام جرائم الشرف، تكشف المؤشرات عن انحياز عام لصالح الإلغاء، فقد بلغت نسبة التأييد بدرجاتها الثلاث 71.92 %. بلغت نسبة التأييد بدرجة كبيرة 59.62 %، وبدرجة متوسطة 6.31 % وبدرجة قليلة 5.99 %. في المقابل، أبدت شريحة رفضها إلغاء الأحكام المخففة (خيار لا أؤيد) بنسبة 21.77 %، في حين كانت نسبة غير المهتمين والذين لا يعرفون 6.31 %.

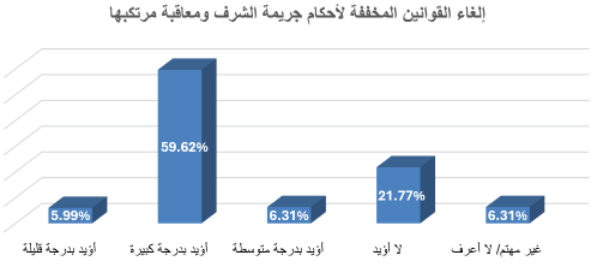


الشكل (9): اتجاه العينة نحو إلغاء قوانين جرائم الشرف

يمكن تفسير هذا الرفض الواسع (نحو ثلاثة أرباع العينة)، من خلال رغبة أفراد العينة في معاملة مثل هذه الأفعال كأي جريمة جنائية أخرى، ورفض القوانين والأعراف القبلية أو العشائرية السائدة. كما يُعزى هذا الموقف إلى الوعي المتنامي الذي اكتسبه السوريون بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، ورغبتهم في إعادة تعريف مفاهيم اجتماعية تقليدية، مثل مفهوم الشرف، وتجريده من أي أبعاد تُستخدم لتبرير الجريمة والعنف. يستدل على هذا التحول في الوعي من خلال رصد التفاعلات المجتمعية الأخيرة، فقد بات السوريون يتداولون الأخبار والأحداث المتعلقة بهذه الجرائم بنبرة جماعية حاسمة من الشجب والاستنكار، ما يبرهن على تراجع الحاضنة الاجتماعية التي كانت تتواطأ أو تتسامح سابقًا مع هذه الجرائم بمسميات عرفية. أما الشريحة الرافضة لإلغاء القوانين المخففة، فيمكن قراءة موقفها على أنه متأثر، بشكل عميق، بالعادات والتقاليد القبلية الموروثة، والمدفوعة بالخوف من وصمة العار المجتمعي. تنطلق هذه الفئة من اعتبارات عُرفية ترى في التدخل القانوني الحاسم تهديدًا لآليات الضبط الأسري

(12) عدم ذكر دور المتغيرات المستقلة، في الأشكال القادمة، يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، تجنبًا للتكرار.

(13) "TÜİK: 2024'te yabancı damat ve gelinlerde Suriyeliler ilk sırada," **Rudaw** (24/02/2025) 01/06/2026 tarihinde erişildi: https//acr.ps/hBxWAiO

التقليدية، فالضغط المجتمعي يؤدي في بعض البيئات المحلية دور سلطة رمزية تفوق سلطة القانون، ما يجعل الأفراد يخشون تبعات اجتماعية وعائلية.

بشأن العلاقة بالمتغيرات المستقلة، كانت نسبة تأييد الإناث في العينة أعلى من الذكور (67.72 % للإناث مقابل 54.21 % للذكور)، ما يوافق مواقع الأفراد تجاه القضية، فالذكور أكثر تشددًا تجاه موضوع حساس تتدخل فيه عدة عوامل كثيرة، كثقافة العيب ومفاهيم الشرف وغيرها، بحسب اختلاف البيئات المحلية في سورية. لم تُظهر النتائج فروقًا ذات دلالة إحصائية واضحة، وفق متغير المستوى التعليمي، فقد تباينت نسب التأييد والرفض عند المستويات التعليمية المختلفة، من دون ملاحظة دور واضح لارتفاع المستوى التعليمي أو تدنيه في القَبول أو الرفض. إن لمتغير العمر دور واضح هنا، فقد كانت نسبة الشابات والشبان من الفئة العمرية بين 18 و23 عامًا الأكثر تأييدًا لإلغاء تلك القوانين، مقارنةً بغيرهم من الفئات العمرية، ما يمكن تفسيره بخروج أفراد الفئة العمرية من سطوة الثقافة السائدة، حول ارتباط مفهوم الشرف والعيب بالمرأة، ولا سيما أنهم عايشوا بيئات محلية تركية متباينة في ثقافتها، ولا سيما بشأن الشرف والجرائم المرتبطة به، فبدوا أكثر مرونة.

## قضايا التعليم

يُعدّ قطاع التعليم من أبرز المسائل التي تحظى باهتمام السوريين في تركيا، وتحديدًا فئة الشابات والشبان. وقد أسهمت التسهيلات التي قدّمتها الحكومة التركية، ومن ضمنها الإعفاءات من الرسوم الجامعية، حتى سنوات قليلة مضت، في تمكين شريحة واسعة من استكمال دراستها الأكاديمية. وتعكس البيانات الرسمية الصادرة عن نظام إدارة معلومات التعليم العالي في تركيا حجم هذا الانخراط، فقد تلقى أكثر من 336 ألف سوري تعليمًا جامعيًا، ويوجد حاليًا نحو 900 ألف طالب، في مختلف المراحل الدراسية دون الجامعية. لقد أتاح هذا الواقع المرتبط باللجوء فرصةً عمليةً لقطاع واسع من السوريين لتجربة النظام التعليمي التركي ومعاينته عن قرب. بناءً على ذلك، يسعى هذا الجزء من الدراسة إلى رصد وتحليل اتجاهات السوريين وتصوراتهم نحو الشأن التعليمي في سورية مستقبلًا. وتتسم القضايا المطروحة هنا بطبيعة اجتماعية- سياسية ومؤسساتية، مما يرتبط بإصلاح هذا القطاع، وتجاوز إرث الفساد والمحسوبيات والتوظيف الأيديولوجي في عهد النظام السابق، ومما تركز عليه استطلاعات الدراسة سبر آراء العينة حول إعادة هيكلة المدارس وتأهيلها في سورية المستقبل. بشأن جود مدارس مختلطة في المراحل الدراسية قبل الجامعية، كشف البيانات عن انقسام في مواقف أفراد العينة، فقد سجل خيار الرفض (لا أؤيد) النسبة الأعلى بواقع 43.53 %. في المقابل، بلغت نسبة التأييد بدرجاتها الثلاث 43.85 %. كانت النسبة بدرجة متوسطة 25.87 % وبدرجة كبيرة 11.36% وبدرجة قليلة 6.62 %. بينما بلغت نسبة غير المهتمين والذين لا يعرفون 12.62 %.

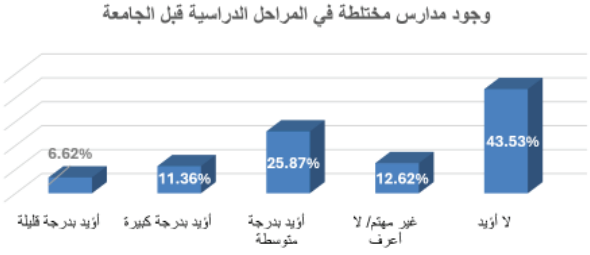


الشكل (10): اتجاه العينة نحو تأييد وجود مدارس مختلطة

يمكن تفسير موقف الرفض بأنه قد ينطلق من خلفية محافظة تخشى من أثر الاختلاط في المنظومة القيمية والسلوكية للناشئين في مراحل المراهقة، ما قد يتسق مع النزعات الفكرية الرامية لحماية البنية الاجتماعية التقليدية وضبطها أخلاقيًا. ويمكن عدّ نسبة التأييد الجيدة إشارة على ميل شريحة واسعة إلى تبني معايير المنظومة التعليمية الحديثة، ما قد يكون مدفوعًا بالتجربة العملية في المدارس التركية المختلطة. يرى هذا التيار أن الاختلاط قد يسهم في كسر الحواجز الاجتماعية، ويؤدي إلى تكريس قيم المساواة بين الجنسين، فضلًا عن تهيئة الطلاب بصورة مبكرة

لبيئات العمل والتعليم الجامعي مستقبلًا. لقد انعكست تجربة التعليم في تركيا أيضًا على خيارات أخرى تتعلق بالمكونات السورية. ففي تركيا يمكن اختيار تعلم اللغة الكردية ضمن مادة اللغات واللهجات الحيّة، ابتداء من الصف الخامس حتى السابع[14]، لذلك فإن شريحة بلغت نسبتها بمستوياتها الثلاث 46.69 % ترى أن وجود مادة اللغة الكردية (اختياريًا)، في السنوات الدراسية ما قبل الجامعي، خطوة موفقة، فقد حاز خيار التأييد بدرجة كبيرة النسبة الأعلى بواقع 25.87 %، وبدرجة قليلة 11.04 % ثم بدرجة متوسطة 9.78%.

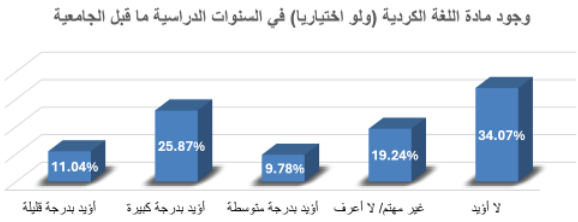


الشكل (11): اتجاه العينة نحو وجود اللغة الكردية اختياريًا

يمكن عدّ حجم التأييد الواسع اتجاهًا يرى أن القرارات الأخيرة المتمثلة بإدراج اللغة الكردية خاصةً، في المناطق التي يشكل فيها الكرد نسبة عالية، ضرورية لإبداء المرونة تجاه المكون الكردي، ما قد يسهل دمج المنظومة والمؤسسات التعليمية، في مناطق شرق الفرات، ضمن العملية التعليمية المركزية للدولة. وربما ترى هذه الشريحة أن التعنّت في هذه الملفات قد يُقابل بردود فعل تعمق الانقسامات داخل المجتمع السوري. يُحتمل أن يرى المؤيدون في مأسسة اللغة الكردية، كمادة لا تؤثر في النجاح أو الرسوب، إجراءً صحيًا يتفادى إحداث تغييرات مفاجئة في لغة المناهج الرسمية، ومستوعبًا واقع التعليم الذي استمر طيلة سنوات باللغة الكردية خلال مرحلة سيطرة قسد. في المقابل، سجل موقف الرفض التام (لا أوّيد) نسبة 34.07 %، في حين استقرت فئة الحياد (غير مهتم/ لا أعرف) عند نسبة 19.24 %. ويمكن تفسير موقف الرفض بأنه قد ينطلق من مقاربة ترى في تخصيص مزايا ثقافية لمكون بعينه، دون المكونات السورية الأخرى (كالتركمان مثلًا)، مظهرًا من مظاهر غياب العدالة والمساواة. وتتبنى هذه الشريحة قناعة تفيد بأنه في حال منح المكون الكردي هذه الخصوصية، فينبغي تعميمها بالمثل على بقية المكونات القومية السورية، أو التزام توحيد لغة التعليم بالعربية حصرًا، باعتبارها اللغة الرسمية للبلاد، ما يرسخ مساواة بين جميع المواطنين، وإنْ جاء ذلك على حساب تلبية المطالب الثقافية المحلية. وأما الإجابات عن مسألة كون مادة التربية الدينية اختيارية وتثقيفية في المدارس بمراحلها كافة، فتُظهر استقطابًا حادًا في مواقف المستجيبين. فبينما برز خيار الرفض التام (لا أوّيد) كأعلى الخيارات بنسبة 46.69 %، بلغت نسبة التأييد بمختلف درجاتها 50.15 %، منها بدرجة كبيرة بنسبة 34.38 %، ثم بدرجة قليلة بنسبة 9.46 %، تليها بدرجة متوسطة بنسبة 6.31 %. في مقابل هذا التموضع المتبادل بين القبول والرفض، انكمشت فئة الحياد (غير مهتم/ لا أعرف) لتكون نسبتها 3.15 % فقط. ربطًا بالمتغيرات المستقلة، ظهر أن للمستوى التعليمي دور كبير في الموافقة على وجود مادة اللغة الكردية (ولو اختياريًا) في السنوات ما قبل الجامعية، فقد بلغت نسبة التأييد 84.15 %.

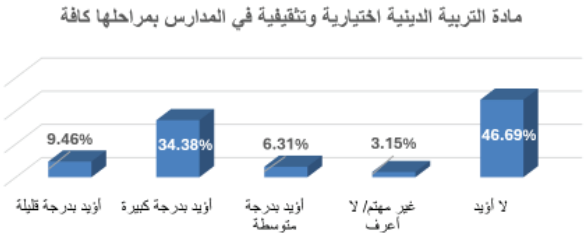


الشكل (13): اتجاه العينة نحو موقع مادة التربية الدينية في المناهج

يمكن تفسير موقف الرفض بأنه تخوّف من أن تحويل مادة التربية الدينية إلى مسار تثقيفي لا يؤثّر في النجاح والرسوب، خاصةً في مرحلتي الشهادة الإعدادية والثانوية، يُمثّل استمرارًا للنهج التعليمي الذي كان سائدًا في عهد النظام البائد. وقد يرى من يتبنون هذا الموقف وجوب عدّها مادة أساسية إلزامية، لضمان إبداء الطلاب اهتمامًا وجديةً بها، ما ينعكس إيجابًا على زيادة الوعي الديني وتأكيد البعد

(14) "Milli Eğitim Bakanı Yusuf Tekin: Yaşayan Diller ve Lehçeler derslerinde öğrencilerin talepleri dikkate alınıyor; Kürtçe ve Zazaca'da artış var," **T24** (22/04/2026) 01/05/2026 tarihinde erişildi: https://acr.ps/hBxWAfl

التربوي. في المقابل، يمكن أن ينطلق موقف التأييد من أن جعل التربية الدينية مادةً تثقيفيةً يُعدّ مراعاةً موضوعية لحالة التنوع الديني في سورية. وربما يرى هؤلاء أن جعل المادة إلزامية، بمستوى ثقل المواد الأخرى بالنسبة لجميع الأديان (كالمسيحية)، قد يُفرز تعقيدات ترتبط بصعوبة ضبط وموازنة مستوى المواد وتكافؤ معاييرهما في المناهج العامة، لذا قد يمثل الخيار التثقيفي صيغة مرنة لتفادي ذلك. تُظهر أجوبة العينة بشأن حيادية المناهج الدراسية (التربية الوطنية، التاريخ)، إزاء النظام السياسي الحاكم، توافقًا حول ضرورة فكّ الارتباط بين المنظومة التعليمية والسلطة السياسية، فقد بلغت نسبة التأييد بمستوياتها الثلاث 76.02 %، منها بدرجة كبيرة 47.63 % ثم بدرجة متوسطة 17.03 % تليها بدرجة قليلة 11.36 %. في المقابل، وقف خيار الرفض التام (لا أؤيد) عند حدود 18.61 %، وانكمشت نسبة الحياد (غير مهتم/ لا أعرف) إلى 5.36 %.

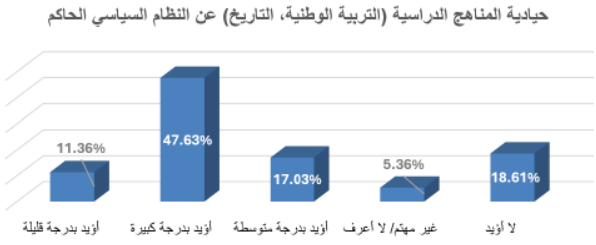


الشكل (14): اتجاه العينة نحو حياد المناهج حيال النظام السياسي

من الممكن لهذا التأييد الكبير أن يكون انعكاسًا لوعي جمعي بضرورة إنهاء التوظيف السياسي للمناهج التعليمية، وأن مناهج التاريخ والتربية الوطنية استُخدمت طيلة عقود أدواتٍ لترسيخ أدبيات النظام الحاكم، بدلًا من بناء هوية وطنية جامعة ومستقلة. يُحتمل أن هؤلاء يتطلعون إلى صياغة محتوى معرفي موضوعي يرتكز على قيم المواطنة التعددية، بعيدًا من التلقين الحزبي أو السياسي، ولا سيما أن الذاكرة السورية ما زالت تستحضر تجربة نظام البعث الذي كرّس مواد مدرسية لفرض أيديولوجيته. في المقابل، قد يُعزى الموقف الرافض (18.61 %)، في جانب منه، إلى رغبة في توظيف المواد الدراسية وتوجيهها بناءً على توجهات النظام السياسي الحالي (الانتقالي بعد التحرير)، أو من قناعة ترى أن هذا النظام ممثل للثورة والأغلبية، وأنه من المشروع أن تعكس المناهج التعليمية رؤيته الفكرية والسياسية، بدلًا من تبني خيار الحياد. وتُظهر المؤشرات الإحصائية المتعلقة بإلغاء استثناءات الانتساب إلى الجامعة، واعتماد معيار التحصيل العلمي فحسب، توافقًا شبه كلي وشبه إجماع بين أفراد العينة بشأن ضرورة إصلاح آليات القَبول الجامعي، فقد بلغت نسبة التأييد بدرجاتها الثلاث 85.80 %، منها بدرجة كبيرة 54.26 % وبدرجة متوسطة 30.28 % وبدرجة قليلة 1.26 %. في المقابل، بلغت نسبة موقف الرفض التام (لا أؤيد) 11.04 %، وتراجعت نسبة المحايدين (غير مهتم/ لا أعرف) إلى 3.15 % فقط.

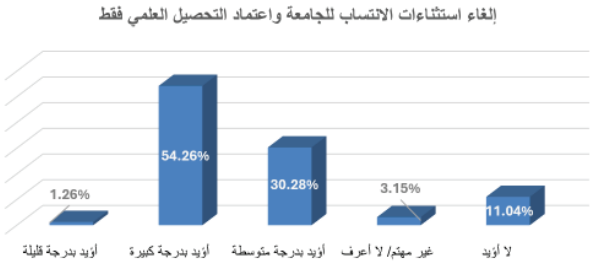


الشكل (15): اتجاه العينة نحو إلغاء امتيازات دخول الجامعات

من الممكن عدّ هذا التأييد الكبير انعكاسًا مباشرًا للرغبة في تجاوز الأفضليات والاستثناءات، التي كانت تتيحها أنظمة المفاضلة الجامعية السابقة إلى جانب التحصيل العلمي. فربما يرى المستجيبون أن مسألة توظيف الهيئة التدريسية التي كانت غالبًا ما ترتبط بالولاءات جعلت نظام القَبول الجامعي برمّته عرضةً لأن يكون جزءًا من تركات الفساد والمحسوبيات والوساطات التي شابت قطاع التعليم العالي طيلة عقود. لذا، من الممكن أن يكون ذلك عائد إلى قناعة تفيد بأن قصر الالتحاق بالجامعات على الجدارة الأكاديمية وحده هو المدخل الأساس لتفكيك المنظومة القديمة وإرساء قواعد كفاءة نزيهة ومستقلة. في المقابل، قد يُعزى الموقف الرافض إلى منطلقات ترى ضرورة الإبقاء على بعض "الاستثناءات الإيجابية" كواجب أخلاقي ووطني، وربما يسعى أصحاب هذا الموقف إلى تقديم امتيازات خاصة لأبناء شهداء الثورة السورية، بوصف ذلك مطلبًا محقًا ومسوغًا قانونيًا وإنسانيًا لإنصاف من قدموا تضحيات في سبيل تحرير الوطن من النظام البائد.

بخصوص تطوير التعليم الفني والمهني، تكشف النتائج عن حالة من الإجماع شبه كاملة وتوافق مطلق بين أفراد العينة، فقد سجل خيار التأييد بدرجة كبيرة نسبة 96.85 %. في المقابل، انكمشت نسبة المحايدين (غير مهتم/ لا أعرف) إلى أدنى مستوياتها بواقع 3.15 % فقط. من الممكن عدّ هذا التأييد الكبير جدًا انعكاسًا مباشرًا لوعي مجتمعي بمتطلبات المرحلة الراهنة والمستقبلية للبلاد، وإدراكًا لأهمية التعليم الفني والمهني في عملية إعادة الإعمار وتأهيل البنية التحتية، ودفع عجلة الإنتاج.

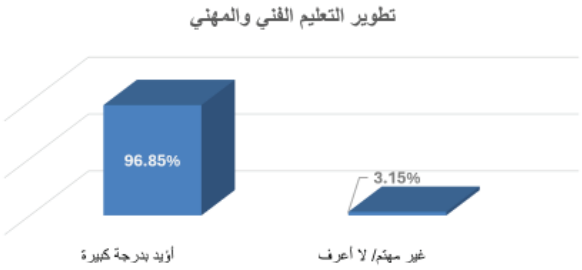


الشكل (16): اتجاه العينة نحو التعليم المهني والفني

## اتجاهات متزايدة نحو حرية التعبير والنشر

تُظهر قراءة معطيات السؤال المتعلق بحرية التعبير عن الرأي غير المشروطة، وفق ما يحدده الدستور، تأييدًا واسعًا بين أفراد العينة، ما يتماشى مع المطالب الأولى للحراك الشعبي. فقد بلغت نسبة التأييد بدرجاتها الثلاث 76.97 %، منها نسبة التأييد بدرجة كبيرة 37.85 %، ثم بدرجة قليلة 20.19 % وبدرجة متوسطة 18.93 %. في المقابل، انكمش موقف الرفض التام (لا أؤيد) عند حدود 10.41 %، في حين بلغت نسبة الحياد (غير مهتم/ لا أعرف) 12.62 %.

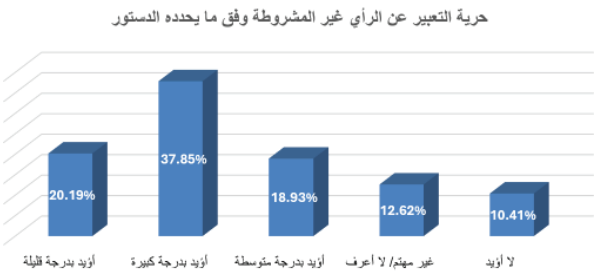


الشكل (17): اتجاه العينة نحو حرية الرأي والتعبير

## قضايا الحريات

شكّلت المطالبة بحرية التعبير عن الرأي، والمناداة بالحقوق الأساسية، صُلب الصيحات الأولى للحراك الشعبي السوري، غير أن هذه المطالب واجهت مقاربة أمنية وعسكرية صارمة من طرف النظام، الذي استخدم أدوات الترهيب، بدلًا من تقديم تنازلات بنيوية تتيح للسوريين التعبير عن واقعهم وإصلاحه. على الرغم من تصعيد النظام الواسع والانتهاكات الجسيمة، التي راوحت بين قصف بالأسلحة الكيمياوية والبراميل المتفجرة، وصولًا إلى الإعدامات الميدانية والتغييب القسري، فقد استمرّ الإصرار الشعبي على المطالبة بالتغيير. اليوم، في ظلّ المرحلة الانتقالية، يغدو من الضروري سبر اتجاهات السوريين وتحديد ملامح واقع الحريات الذي يأملونه، ورصد مدى حضور المبادئ والأهداف الأولى التي انطلق من أجلها السوريون.

يمكن عدّ الدعم الكبير لحرية التعبير غير المشروطة بمنزلة إصرار جمعي على قوننتها وحمايتها دستوريًا، بوصفها المطلب الأساس الذي بذل السوريون لأجله تضحيات هائلة. ربما يرى المؤيدون أن وجود ضمانات دستورية واضحة لحرية الرأي هو صمام الأمان لمنع عودة الاستبداد أو إعادة إنتاج أدوات الترهيب والكبت، وتحقيق بيئة انتقالية قائمة على المكاشفة والمحاسبة والعيش بكرامة. في المقابل، فإن الموقف الرافض قد يُعزى إلى مخاوف سياسية وأمنية حذرة ترتبط بلفظ "غير المشروطة" في بيئة ما بعد التغيير، إذ يُحتمل أن تنطلق هذه الشريحة من رغبة حثيثة في تحصين المرحلة الانتقالية، وتجنّب إفساح المجال أمام الموالين للنظام البائد (الفلول) لاستغلال هذا الهامش المفتوح، من أجل استهداف الحكومة القائمة أو السعي لتقويضها وإرباك مؤسساتها الناشئة. ربما يتخوف الرافضون من أن غياب الضوابط القانونية المحددة قد يفتح الباب لخطاب الكراهية، وتعميق الاستقطاب المجتمعي.

تُظهر المعطيات الرقمية المتعلقة بحرية النشر حول قضايا المجتمع والدولة، وفق ما يحدده الدستور، توافقًا كبيرًا وشبه كلي بين أفراد العينة، فقد بلغت نسبة التأييد بدرجاتها الثلاث أغلبية كبيرة جدًا (93.68%)، وحل فيها خيار التأييد بدرجة كبيرة في الصدارة (53.31%) ثم بدرجة متوسطة (27.44%) فبدرجة قليلة (12.93%). في المقابل، انكمش موقف الرفض التام (لا أؤيد) وفئة الحياد (غير مهتم/ لا أعرف) وكانت نسبة كل منهما 3.15 %. من الممكن عدّ الإجماع إصرارًا شعبيًا على إنهاء سياسات الحجب والتعتيم التي فرضتها الدولة الأمنية طيلة عقود، فربما يرى المستجيبون أن حرية النشر ومكاشفة الرأي العام بقضايا الدولة والمجتمع هي الأداة الأساسية لتفعيل الرقابة الشعبية، ومحاربة الفساد المؤسساتي، وضمان بناء سلطة رابعة حقيقية تحمي مسار التحول الديمقراطي في المرحلة الانتقالية. إن ربط حرية النشر بعبارة "وفق ما يحدده الدستور" قد بدد مخاوف فئات واسعة داخل مجتمع الدراسة، فهذا التأطير الدستوري منح طمأنينة للمستجيبين بأن هذه الحريات لن تتحول إلى مساحة للفوضى، أو بث الإشاعات أو تصفية الحسابات السياسية، بل ستكون محكومة بضوابط قانونية تحمي الخصوصية المجتمعية وأمن الدولة، وتصون حق المعرفة والتعبير. يعكس الانخفاض الشديد والمتطابق لنسبتي الرفض والحياد (3.15 %) أن الشارع السوري لم يعد يرى في حرية الصحافة والإعلام قضية كمالية أو قابلة للتأجيل، بل ثمة قناعة جمعية بأن غياب حرية النشر يعني العودة إلى مرحلة الكبت والقمع السابقة.

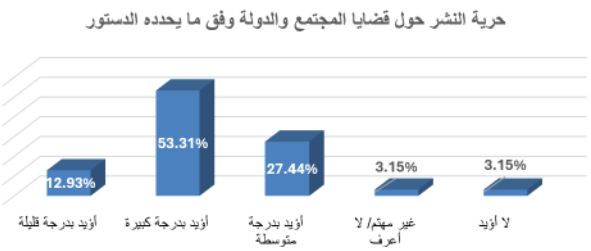


الشكل (18): اتجاه العينة نحو حرية النشر

**اتجاهات مؤيدة للإعلام المستقل ونقد أداء الحكومة والوزارات**

تُظهر المعطيات المتعلقة بوجود وسائل إعلام مستقلة عن إعلام الحكومة تأييدًا شبه كلي من طرف أفراد عينة الدراسة، لتأسيس فضاء إعلامي حرّ، فقد بلغت نسبة التأييد بدرجاتها الثلاث 88.33 %، منها تأييد بدرجة كبيرة بنسبة 60.57 %، ثم بدرجة متوسطة 18.93 % وبدرجة قليلة 8.83 %. في المقابل، انحسرت جبهة الرفض التام (لا أؤيد) بنسبة 8.52 %، وتقلصت فئة الحياد (غير مهتم/ لا أعرف) إلى 3.15 % فقط.

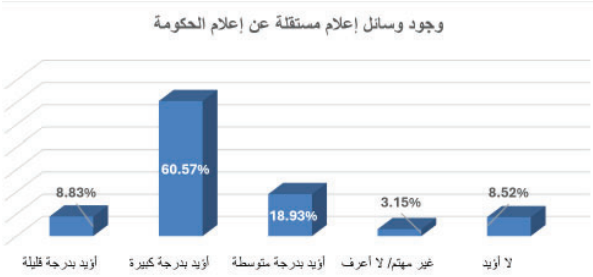


الشكل (19): اتجاه العينة نحو الإعلام المستقل

يبدو أن هذا الدعم الواسع يمثّل حالة إدراك جمعي لضرورة كسر احتكار السلطة للرواية الإخبارية والسياسية، ولعل المستجيبون يرون أن وجود إعلام مستقل يمثل الضمانة الأساسية لمنع إعادة إنتاج إعلام الصوت الواحد والتوجيه الأيديولوجي المفروض سابقًا. يُحتمل أن هؤلاء يتطلعون إلى صحافة حرة قادرة على ممارسة دور السلطة الرابعة في الرقابة على أداء الحكومة القائمة في المرحلة الانتقالية، وكشف ملفات الفساد، وتوفير منصات تعبّر عن مختلف المكونات المجتمعية والسياسية، من دون إقصاء. في المقابل، قد يُعزى الموقف الرافض إلى توجس بعض المستجيبين من ماهية "الاستقلالية" في بيئة ما بعد النزاع، إذ يمكن أن تتخوف هذه الكتلة من تحوّل بعض وسائل الإعلام الناشئة إلى منصات ممولة من قوى وأطراف خارجية، لتمرير أجندات خاصة قد تضرّ بالاستقرار الأهلي، أو تعمق الانقسامات المذهبية والسياسية، تفضيلًا

منهم لنموذج إعلامي وطني مضبوط بمعايير واضحة تحمي السيادة والسلم المجتمعي. هذا الاتجاه يتوافق أيضًا بنتائج السؤال بشأن حرية نقد أداء الحكومات أو الوزارات، فقد أبدت عينة الدراسة تأييدًا كبيرًا، وبلغت نسبة التأييد الإجمالية 89.27 %، من بينها التأييد بدرجة كبيرة بنسبة 64.35 %، ثم بدرجة متوسطة بنسبة 20.19 % وبدرجة قليلة بنسبة 4.73 %. في المقابل، انحسرت جهة الرفض التام (لا أؤيد) إلى النسبة 7.57 %، وتقلصت فئة الحياد (غير مهتم/ لا أعرف) لتسجل أدنى مستوى بنسبة 3.15 % فقط.

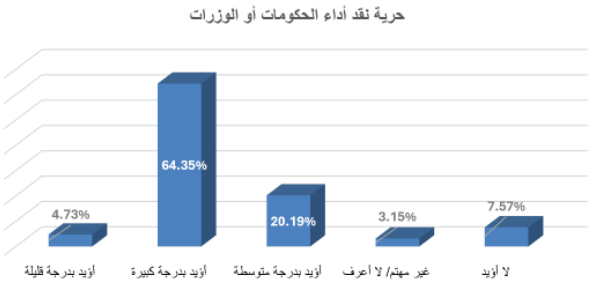


الشكل (20): اتجاه العينة نحو حرية نقد الحكومات

هذا الاندفاع الجمعي الكبير (حوالى 90 %) يعكس تحولًا في الوعي، فلم يعد المسؤول في نظر الشارع السوري فوق النقد والتقييم. ويتطلع المؤيدون إلى التخلص من إرث الخوف السائد سابقًا، وتحويل نقد الوزراء والمسؤولين إلى أداة تقويم علنية تضمن كفاءة الخدمات وتكافح الفساد المؤسساتي في المرحلة الانتقالية. في المقابل، فإن الشريحة المحدودة التي فضلت الرفض قد تُحركها مخاوف ترتبط بهيبة الدولة واستقرارها. وثمة تخوّف من أن يتحوّل النقد اللامحدود في بيئة هشة إلى منصّة لتصفية حسابات شخصية، ما قد يؤدي إلى إرباك عمل الوزارات الناشئة وتشتيت جهودها، بدلًا من تصحيح مسارها. أما نتائج الاستطلاع حول السؤال بشأن حرية الاعتقاد الديني، فلم تشهد التوافق ذاته لتظهر حالة من التباين بين المشاركين، وإن مالت الكفة بوضوح لمصلحة الفئات المؤيدة، فقد بلغت نسبة التأييد الإجمالية 54.89 %، منها التأييد بدرجة كبيرة بنسبة 38.49 % ثم بدرجة متوسطة وقليلة بنسبة 8.20 % لكل منهما. في المقابل، برزت نسبة الرفض التام (لا أؤيد) بواقع 31.86 %، في حين اتسعت مساحة المنطقة الرمادية (غير مهتم/ لا أعرف) لتصل إلى نسبة 13.25 %.

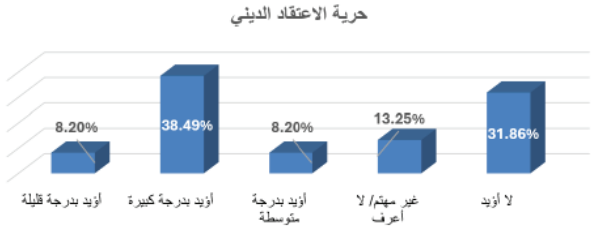


الشكل (21): اتجاه العينة نحو حرية الاعتقاد الديني

هذا التأييد الكبير نسبيًا يعكس رغبة واضحة لدى الشريحة الأكبر في بناء دولة تكفل الحريات الشخصية والاعتقادية، كجزء من الحقوق الأساسية، فالمؤيدون يرون أن ضمان حرية الاعتقاد وقوننتها هما المدخل الأساسي لتجاوز مخلفات الاستقطاب الطائفي والفكري، وتأسيس عقد اجتماعي جديد يحترم التنوع التاريخي للمجتمع السوري، ويمنع فرض أي رؤية أحادية. على الجانب الآخر، يمثل الرفض القوي (يقترب من ثلث العينة) انعكاسًا لمخاوف حقيقية ترتبط بالهوية وثقافة المجتمع المحافظة. ويُحتمل أن هؤلاء يتخوفون من أن فتح الباب أمام حرية الاعتقاد المطلقة، من دون ضوابط مجتمعية، قد يؤدي إلى تمييع الهوية الدينية السائدة، أو يمهّد لنشوء نزاعات فكرية وعقائدية جديدة تؤثر في تماسك الأسرة والنسيج الاجتماعي المستقر. ربطًا بالمتغيرات المستقلة، يُظهر متغير التعليم فروقًا ذات دلالة واضحة، فقد بلغت نسبة التأييد لدى الجامعيين وما فوق 70.49 %، في مقابل انخفاضها بشكل واضح لدى المستويات التعليمية الأدنى. وكان التأييد من الذكور (الشبان) أكبر من الإناث (الشابات) بصور كبيرة نسبيًا (63.93 % للذكور و36.07 % للإناث).

## الشأن السياسي

تفكيك المنظومة الشمولية القائمة على احتكار السلطة، وتأميم الفضاء العام، من الأمور التي استهدفتها

المطالب الشعبية والنخبة المعارضة السورية دائمًا، وقد واجه السوريون في سبيل هذا التحول إغلاق المجال السياسي الممنهج طيلة عقود، ما جعل صياغة نظام حكم جديد التحدي البنيوي الأبرز في المرحلة الراهنة. يضع الاستحقاق الانتقالي اليوم مجتمع الدراسة أمام مسؤولية إعادة هندسة مؤسسات الدولة، ورسم ملامح العقد الاجتماعي الجديد. بناءً على ذلك، يسعى هذا القسم إلى رصد اتجاهات الشارع السوري حول ركائز النظام القادم، بدءًا من الشروط الدستورية الناظمة لهوية رئيس الجمهورية وولايته الرئاسية، وصولًا إلى مأسسة التعددية الحزبية، كضمانة للتداول السلمي للسلطة. في سؤالنا حول ديانة رئيس الجمهورية (أن يكون مُسلمًا)، أظهرت النتائج توجهًا جمعيًا بنسبة 87.70 % لصالح حد اشتراط أن يكون الرئيس مسلمًا. تفرّد خيار تأييد ذلك بدرجة كبيرة بالصدارة وبنسبة 83.60 %، متبوعًا بتأييد متوسط الدرجة بنسبة 2.52 % وتأييد قليل الدرجة بنسبة 1.58 %. في المقابل، انكمشت نسبة الرفض التام (لا أؤيد) لتستقر عند 5.36 %، وفضّلت نسبة 6.94 % البقاء على الحياد (غير مهتم/ لا أعرف).

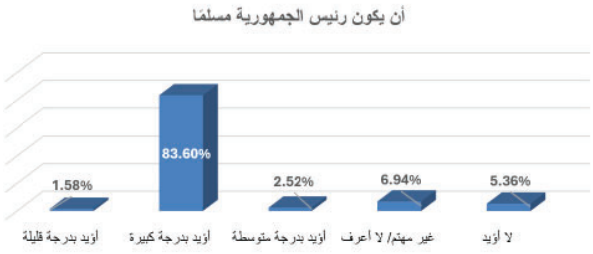


الشكل (22): اتجاه العينة نحو ديانة الرئيس

يشير التوافق الكبير بشأن دين رئيس الجمهورية إلى ارتباط وثيق في الوعي الجمعي، بين هوية رأس الدولة والغالبية الديموغرافية للبلاد (الجماعتية الثقافية)، وربما يرى المؤيدون أن ينص الدستور على دين الرئيس (المسلم) يعبّر عن الهوية الثقافية والتاريخية للمجتمع، ويمثل امتدادًا للمحددات القانونية التقليدية التي استقرت في الدساتير السورية السابقة، معتبرين الاستجابة لخيارات الأغلبية ركيزة أساسية لشرعية الحكم واستقراره في المرحلة الانتقالية وما بعدها. ويدلّ انخفاض الرفض، الذي اقتصر على فئة صغيرة جدًا، على أن غالبية المجتمع السوري لا تريد تقديم تنازلات عن الهوية الدينية لرأس الدولة. لا يقف الأمر عند الدِّين فحسب، بل إنه يصل إلى المذهب أيضًا. فعند السؤال بشأن أن يكون رئيس الجمهورية مسلمًا سُنّيًا، أظهرت النتائج ميلًا واضحًا لدى الغالبية المذهبية إلى التأييد بدرجاته الثلاث (77.61 %)، فكان ذلك بدرجة كبيرة بنسبة 70.35 % ثم بدرجة متوسطة بنسبة 7.26%. بقيت نسبة الرفض (لا أؤيد) عند النسبة 5.36 %، في حين ازدادت النسبة الرمادية، أي الحياد (غير مهتم/ لا أعرف)، لتصل إلى 17.03 %.

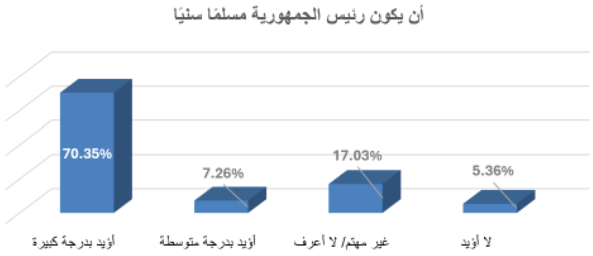


الشكل (23): اتجاه العينة نحو المذهب الديني للرئيس

هذا الدعم الواسع لأن يكون الرئيس سنيًا يأتي كردة فعل بنيوي ومباشر على تجربة الحكم السابقة، فعلى الرغم من أن الدستور في عهد النظام كان ينصّ على أن دين الرئيس هو الإسلام، فإن الواقع كان تحويل النظام الطائفة العلوية إلى حاضنة صلبة تسيطر على مفاصل أجهزة المخابرات والجيش، لضمان استمرار الحكم. بناءً على ذلك، يبدو أن الشريحة الواسعة المؤيدة لم تعد تثق بالصيغ الدستورية التي تحدد الدين فحسب، وترى في النص الصريح على مذهب الغالبية الديموغرافية، أي الجماعتية الثقافية (مسلمًا سنيًا)، أداةً لإنهاء تلك الامتيازات، وضمان عدم تكرار نموذج حكم طائفة لا تمثل الغالبية. في المقابل، تنطلق النسبة الرافضة من مخاوف حقوقية، إذ يُحتمل أنهم يرون مواجهة إرث النظام الاستبدادي لا تكون بإنشاء شروط إقصائية مضادة في الدستور، بل بالذهاب نحو دولة مواطنة تعتمد الكفاءة والبرنامج السياسي، محذرين من أن قوننة الدين والمذهب قد تفتح الباب لمحاصّة طائفية شبيهة

بالنماذج الإقليمية المتعثرة، كما في العراق ولبنان، أو تؤدي إلى تهميش المكونات الأخرى. وتظهر المعطيات الإحصائية المتعلقة بأن يكون رئيس الجمهورية سوريًا (لا يهم ما دينه ومذهبه وقوميته) انعكاسًا مباشرًا ومكملًا للتوجهات السابقة، ويشكل موقف الرفض التام (لا أؤيد) الأغلبية المطلقة بنسبة بلغت 67.19 %. في المقابل، انحسرت نسبة التأييد الإجمالية إلى 22.71 % فقط، وتوزعت بين التأييد بدرجة كبيرة بنسبة 16.72 % وبدرجة متوسطة بنسبة 5.99 %. أما فئة الحياد (غير مهتم/ لا أعرف) فقد استقرت عند النسبة 10.09 %.

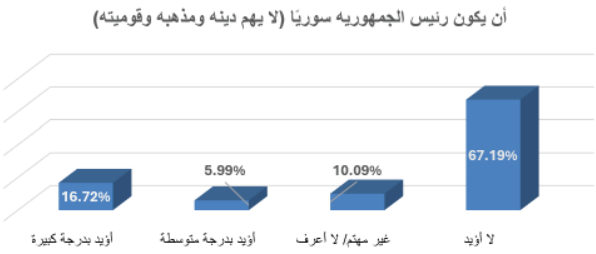


الشكل (24): اتجاه العينة نحو هوية منصب الرئيس

من الممكن ربط أسباب هذا الرفض بغياب هوية وطنية متماسكة وجامعة في الوقت الراهن، الأمر الذي يدفع إلى رفض أي احتمالية دستورية قد تُفضي إلى مجيء رئيس لا يمثل الأغلبية في البلاد. فربما يتحرك الرافضون بدافع الخوف من تكرار سيناريو النظام السابق، متوجسين من أن العبارات الفضفاضة والمجردة، على الرغم من طابعها المدني، قد تُستغلّ كغطاء قانوني يسمح بصعود حكم أقليات عسكرية أو أمنية تهمّش خيارات الأكثرية وتستأثر بمفاصل الدولة، كما حدث طيلة العقود الماضية. على النقيض من ذلك، تنطلق الكتلة المؤيدة 22.71 % من رؤية حقوقية وقانونية ترى أن الهوية الوطنية السورية وحدها شرط كاف ومطلق لتولي السلطة، ويُحتمل أن يؤمن هؤلاء بأن الدولة الحديثة يجب أن تتأسس على معايير الكفاءة والبرنامج السياسي الصرف، بعيدًا من الفرز الهوياتي، محذرين من أن إقحام التوصيفات المذهبية أو العرقية في شروط الترشح للرئاسة قد يمنع قيام دولة مواطنة حقيقية ومتساوية. ويكشف التحليل المتقاطع، لمعطيات السؤالين المتعلقين بمدة الولاية الرئاسية القادمة، عن تموضع حاسم منحاز بشكل واضح نحو تقصير أمد التكليف السياسي، فقد حظي مقترح السنوات الخمس (مع التمديد لمرة واحدة فقط) بتأييد قاطع، وبلغت نسبته الإجمالية 79.49 %، بنسبة تأييد بدرجة كبيرة بلغت 53.31 %، في مقابل رفض نسبته 15.14 %، وحياد نسبته 5.36 %.

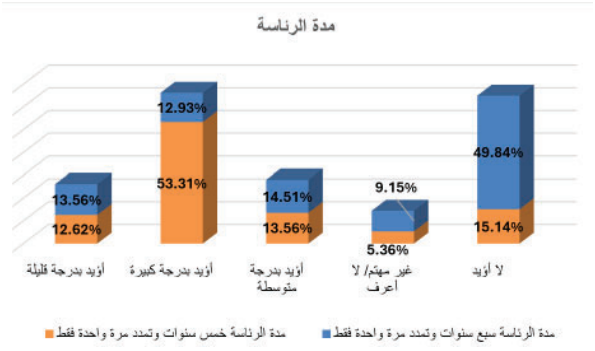


الشكل (25): اتجاه العينة نحو مدة الرئاسة

في المقابل، انقلبت الأمور تمامًا، عند طرح مقترح أن تكون ولاية الرئيس سبع سنوات (على الرغم من تقييدها بالتمديد مرة واحدة أيضًا)، فقد قفزت جبهة الرفض التام (لا أؤيد) لتصبح الأكبر بنسبة 49.84 %، وتراجع التأييد الإجمالي إلى 41 %، ولم يسجل التأييد الكبير سوى 12.93 %، في حين ارتفعت نسبة الحياد لتصل إلى 9.15 %. يُظهر الفرق الشاسع بين نسبتي الرفض (15.14 % للخمس سنوات و49.84 % للسبع سنوات) حساسية مفرطة في الوعي الجمعي السوري تجاه طول فترة الرئاسة، لأنه مرتبط تاريخيًا بالولايات الرئاسية غير المنتهية في عهد النظام السابق. حين يُقارن هذا النفور ببيانات ملف الهوية الدستورية، يتضح أن المجتمع يتوجس من المدد الطويلة، فحتى مع وجود شرط قانوني يمنع التمديد لأكثر من مرة واحدة، فإن مجرد بقاء الرئيس في السلطة سبع سنوات يثير مخاوف حقيقية من إمكانية استغلال الوقت الطويل، لإعادة التمكين الأمني وبناء شبكات المصالح التي قد تُجهض مخرجات التغيير. يعكس الاندفاع الشعبي الكبير نحو

خيار السنوات الخمس وجود إرادة جمعية في تسريع وتيرة المحاسبة الانتخابية، وترى الفئة الأوسع من السوريين أن قصر المدة الزمنية يمثل أداة رقابية تضمن بقاء السلطة التنفيذية تحت مجهر التقييم الشعبي المستمر، وتتيح للمجتمع فرصة تصحيح المسارات السياسية والاقتصادية بمرونة أكبر، من دون الاضطرار إلى انتظار مدد طويلة قد تنهك الدولة. من جانب آخر، تكشف معطيات السؤال المتعلق بحرية تأسيس الأحزاب والتيارات السياسية عن تموضع حاد وغير متوقع في اتجاهات مجتمع الدراسة، فقد شكل موقف الرفض التام (لا أؤيد) الأغلبية المطلقة بنسبة 51.42 %. في المقابل، عجزت كتلة التأييد الإجمالية بدرجاتها الثلاث عن تحقيق الأغلبية، لتتوقف عند نسبة 45.43 %، وقد توزعت بين تأييد بدرجة كبيرة بنسبة 21.77 % ثم بدرجة قليلة بنسبة 18.93 % فتأييد بدرجة متوسطة بنسبة 4.73 %. أما المنطقة الرمادية المتمثلة في الحياد (غير مهتم/ لا أعرف)، فقد انكمشت إلى أدنى مستوى بنسبة 3.15 % فقط.

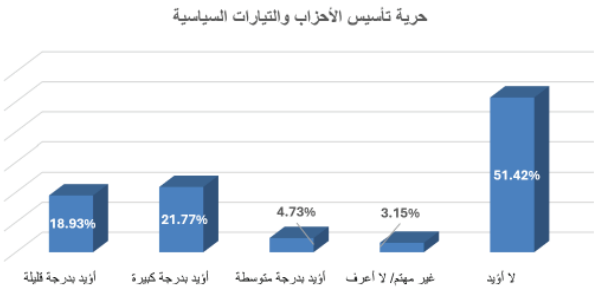


الشكل (26): اتجاه العينة نحو حرية تأسيس الأحزاب

من الممكن حسبان انحياز أكثر من نصف المشاركين إلى الرفض إدراكًا وظيفيًا حذرًا للشرط الذاتي اللازم لإنجاح الديمقراطية، والمتمثل في الهوية الوطنية المشتركة. ربما تنطلق هذه الشريحة من قناعة سببية مفادها أن غياب هذه الهوية الجامعة في الوقت الراهن يحوّل التعددية الحزبية لاحقًا، من مساحة للتنافس البرامجي، إلى بؤر لاستقطاب المكونات، ما يفجر صراعات بينية تدخل الدولة في دوامة تشظٍّ وفوضى. بناءً على ذلك، يُحتمل أن هؤلاء يعقدون آمالها على الحكومة القائمة للقيام بمهمة مرحلية أساسها تكريس الهوية الوطنية وترسيخ ركائزها أولًا، لتأتي بعدها خطوة سن قانون الأحزاب، بحيث تتنافس القوى السياسية مستقبليًا وتتصارع مؤسسيًا داخل بيئة ديمقراطية مستقرة، ومحكومة بمعيار واحد يتسابق فيه الجميع لكسب رضا الشعب وخدمة تطلعاته. في المقابل، ينطلق من يؤيدون، وقد بلغت نسبتهم 45.43 %، من رؤية دستورية ترى في حرية العمل الحزبي الممرّ الإجباري الفوري للانتقال الديمقراطي، وأن إنهاء مرحلة الحزب الواحد واحتكار الفضاء العام يتطلب قوننة التعددية الفكرية والبرامجية، من دون إبطاء. ويتطلع هؤلاء إلى تحقّق مأسسة مبكرة للحياة السياسية، بما يضمن التداول السلمي للسلطة ويمنع عودة الاستبداد، معتبرين أن النضج الهوياتي والمجتمعي يتشكل بالتوازي مع الممارسة الديمقراطية الفعلية ولا ينفصل عنها.

## خاتمة

### نتائج عامة

- أيدت غالبية أفراد العينة وجود تشريع مختلط (ديني ومدني) للحياة الاجتماعية، على حساب وجود تشريع مدني بحت.
- أيدت غالبية العينة تطبيق الشريعة الإسلامية على المسلمين في الأحوال الشخصية، ووجود تشريعات اجتماعية خاصة بأصحاب المذاهب والأديان الأخرى.
- أيدت غالبية العينة منح الجنسية لأبناء المرأة السورية المتزوجة من غير سوري.
- أيّدت غالبية العينة خطوة إلغاء الأحكام المخففة لجرائم الشرف.
- رفضت نسبة كبيرة من العينة وجود مدارس مختلطة في المراحل ما قبل الجامعية.
- أيدت نسبة كبيرة من العينة وجود مادة اللغة

الكردية (ولو اختياريًا) في السنوات الدراسية ما قبل الجامعة.

- تباينت الاتجاهات حول تحويل مادة التربية الدينية إلى مادة اختيارية تثقيفية بين مؤيد معارض، بنسب متساوية.

- أيدت غالبية العينة حيادية المناهج الدراسية حيال النظام السياسي الحاكم.

- أيدت غالبية العينة إلغاء استثناءات الانتساب للجامعة، واعتماد التحصيل العلمي فحسب.

- ثمة إجماع عام على ضرورة تطوير التعليم الفني والمهني.

- أظهرت النتائج الميدانية اتجاهات متزايدة نحو حرية التعبير والنشر ووجود إعلام مستقل، وحرية نقد أداء الحكومات والوزارات.

- تباينت اتجاهات العينة بين مؤيد ومعارض لقضية حرية الاعتقاد الديني.

- أجمعت العينة على أن يكون دين رئيس الجمهورية الإسلام السنّي.

- فضلت النسبة الكبرى من العينة أن تكون مدة الولاية الرئاسية خمس سنوات، مع إمكان التمديد لمرة واحدة.

- رفض أكثر من نصف العينة حرية تأسيس الأحزاب والتيارات السياسية.

## المراجع

العربية

- أبو شقرة، رشا. "التصورات المستقبلية للشباب السوداني في المهجر". **مجلة الدراسات الأفريقية**، المجلد 46 العدد 2 (نيسان/ أبريل 2024).

- باتشيرجي، أنول. **بحوث العلوم الاجتماعية**، ترجمة خالد بن ناصر. عمان: دار اليازوري، 2015.

- درويش، زين العابدين. **علم النفس الاجتماعي: أسسه وتطبيقاته**. القاهرة: دار الفكر العربي، 2005.

- عماشة، سناء حسن. **الاتجاهات النفسية والاجتماعية: أنواعها ومدخل لقياسها**. القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2010.

- فراج، أمل حسن أحمد. "التصورات المستقبلية للشباب في المجتمع المصري: دراسة سوسيولوجية حول رؤية الذات بين الوعي والممارسة". **مجلة كلية الآداب** (جامعة القاهرة)، المجلد 82 العدد 3 (نيسان/ أبريل 2022).

- مجموعة باحثين. "تصورات الشباب السوري لسورية المستقبل: بحث اجتماعي". **المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة** (حرمون سابقًا) (كانون الثاني/ ديسمبر 2023).

**الأجنبية**

- Joshi, Ankur and others, “Likert Scale: Explored and Explained,” *British Journal of Applied Science & Technology*, vol. 7 no. 4 (January 2015).